مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

الاقتصاد الخفي وانعكاساته على الدول النامية بعد عام ٢٠٠٨

أ.م.د محمد عباس احمد ، رفيف أياد حسن

المستخلص

يشهد عالم اليوم تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي داخل النظام الاقتصادي الدولي ، ولم يكن الاقتصاد الخفي حديث النشأة وانما تطورت هذه الظاهرة بتطور المعاملات الاقتصادية ،وقد تنوعت تعاريف ومسميات ذلك الاقتصاد باختلاف الكتاب ومرجعياتهم الفكرية ، وقد تنوعت خصائص الاقتصاد الخفي بمرور التاريخ واصبحت له اثار سياسية واقتصادية عدة على مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وفي ظل التطورات الرقمية الذي شهده العالم فقد زاد حجم ذلك الاقتصاد وتنوعت انعكاساته على الاقتصادات الوطنية لينعكس ذلك على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول النامية ، وقد لعبت الكثير من الدول المتقدمة دور كبير في تشجيع ذلك الاقتصاد داخل البلدان النامية ،وتتنوع انشطة الاقتصاد الخفي باختلاف حجمه داخل البلدان ويتطلب كل نشاط من انشطة الاقتصاد الخفي عوامل عدة لتناميه وتوسعه ومعظم انشطة ذلك الاقتصاد تسعى لتجنب الضرائب ودفع الرسوم وفي الكثير من الاحيان تنتج تلك الانشطة الاقتصادية سلع وخدمات غير قانونية، وللاقتصاد الخفي انواع عدة ومن تلك الانواع الاقتصاد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المسجل وغير الرسمي ....الخ وللاقتصاد الخفي انعكاسات عدة فبتنوع الانعكاسات السلبية وتعددها ولعل في المقدمة هو تشويه حقائق وبيانات الاقتصاد الرسمي وتشويه الحقائق والبيانات التي يمكن للدولة من خلالها ان ترسم استراتيجية اقتصادية وتعمل على توزيع الثروات بشكل يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ويقضي على التفاوت الطبقي داخل المجتمع. وبوجود الانعكاسات الايجابية محدودة التأثير على المدى القصير واثناء فترات التحول الاقتصادي وتنامي معدلات البطالة فقد يتنامى الاقتصاد الخفي ولكن سرعان ما تتنامى انعكاساته السلبية. لقد بات الاقتصاد الخفي اليوم يشكل ظاهرة اقتصادية خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول النامية الامر الذي يتطلب سن وتفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تنامي هذه الظاهرة ، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الخفي وانواعه وخصائصه الايجابية والسلبية وانعكاساته على التنمية السياسية وسياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي ، خصائص الاقتصاد الخفي ، التنمية السياسية ، الاستقرار الاقتصادي

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

Abstract
Today's world is witnessing the growth of the phenomenon of the hidden economy within the international economic system, and the hidden economy was not of recent origin, but rather this phenomenon has developed with the development of economic transactions, and the definitions and names of that economy have varied according to writers and their intellectual references, and the characteristics of the hidden economy have varied over the course of history and have had several political and economic effects The various developed and developing countries alike, and in light of the digital developments witnessed by the world, the size of that economy has increased and its repercussions on national economies have varied to be reflected in the political and economic stability of developing countries, and many developed countries have played a major role in encouraging that economy within developing countries The activities of the hidden economy vary according to its size within countries.

المقدمة

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية و اجتماعية وسياسية ، وتعاني منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم ، ومازال الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر لكن خلافاً للتوقعات لم تتمكن العديد من الدول من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية ، وكذلك لم تختفي مظاهر الاقتصاد الخفي بل زادت انتشارا.

تواجه الكثير من الدول على اختلاف أيديولوجياتها ودرجات تقدمها الاقتصادي ظاهرة انحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، فيما عرفت بظاهرة المعاملات المالية الدولية في الاقتصاد الخفي تمثل جزء من الاقتصاد الذي يكون مخفياً على مرأى السلطات وذلك لتجنب الضرائب والأنظمة والقوانين أو لأن السلع والخدمات التي ينتجها تكون غير قانونية ولأن النشاط الاقتصادي الخفي لا يكون معلناً فقد تم حذفه من اجمالي الناتج الداخلي الخام. ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي.

١- هدف البحث : يهدف البحث الى التعريف بالاقتصاد الخفي وانعكاساته على الاقتصادات للدول النامية والذي اصبح اكبر خطر يهدد العالم وعليه يمكن ان نقدم الاهداف المرجوة من البحث فيما يلي :

- تسليط الضوء على تنامي ظاهرة الاقتصادات الخفية .
- ابراز الاثر الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للاقتصاد الخفي
- والتعرف على اهم الظواهروانعكاسات الاقتصاد الخفي على الدول .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

٢- اشكالية البحث : بأعتبار ان الاقتصاد الخفي هو اكبر مشكلة تهدد الاقتصاد الحقيقي للدولة ومن هذا المنطلق بالذات فأن هذه الظاهرة نشأت في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية شهدها العالم وتحولات جعلت من البيئة الاقتصادية والاجتماعية بيئة ملائمة لأنتشارها بهذا الشكل .

وعلى ضوء ذلك يتبلور لنا السؤال الجوهري لهذا البحث :

" كيف يؤثر الاقتصاد الخفي على مسار الاقتصادات النامية " وعلى هذا الاشكال توجد تساؤلات فرعية :

- ماهو الاقتصاد الخفي ؟ وماهي أهم خصائصه وأنواعه ؟
- ماهي الآثار السلبية والايجابية للأقتصاد الخفي ؟

٣- فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مؤداها (ان للاقتصاد الخفي دور مهم ومؤثر في الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول النامية) فكل ازمة تحدث في الاقتصادات الوطنية ترتبط بطريق مباشر وغير مباشر بالاقتصاد الخفي .

٤- منهجية البحث تقوم منهجية البحث استناداً الى فرضية الموضوع وإشكاليته البحثية التي نسعى للإجابة عليها ، فإن المنهج المتَّبع في البحث هو المنهج الاستنباطي ، معتمدين الأسلوب النظمي و الوصفي.

الاقتصاد الخفي : تعريفه، خصائصه، أنواعه، وآثاره

المطلب الاول : ماهية الاقتصاد الخفي

في جميع البلدان ، هناك سوق موازية أو غير رسمية وراء السوق الرسمية (التي تخضع لإشراف الحكومة)، تم إنشاء هذا السوق غير الرسمي بهدف الهروب من القوانين والتعليمات و الضوابط الحكومية أو كسرها ، وهو ما يحدث في حالتين:

١- إنتاج المنتجات غير القانونية والاتجار بها: في هذه الحالة هي المنتجات غير القانونية التي تتعارض القوانين والتعليمات و الضوابط الحكومية مثل إنتاج المخدرات والاتجار بها والدعارة.

٢- إنتاج وتجارة المنتجات القانونية أثناء وجودها في هذا السوق من أجل الهروب من الضرائب والتي تشمل الرسوم يشكل هذا السوق غير الرسمي الجزء الثاني من الاقتصاد ويسمى الاقتصاد الخفي كما هو ضد الاقتصاد الرسمي أو القانوني. وكذلك يسمى بالاقتصاد السري الخفي او الاقتصاد غير المرصود او اقتصاد الظل ، يكشف هذا الاختلاف في المصطلحات حقيقة أن الاقتصاد الخفي هو مفهوم غامض (Andreev, 2018:3) .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

فإن الهيكل أظهر للاقتصاد العديد من المسميات مع مرور الوقت. وبالتالي ، فإن الخلط في المصطلحات والمفهوم في هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية الغامضة يمكن أن يؤدي إلى خسائر معرفية ضخمة. فإن معدلات الضريبة واسعارها هو سبب يشجع الناس على المشاركة في الأنشطة السرية، حيث يزيد معدل الضريبة المرتفع من حوافز الناس للعمل والتجارة في سوق الخفي حيث أن السوق الخفي هو سوق غير خاضع للضريبة. تؤدي زيادة التهرب الضريبي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومة وتجعل من الصعب توفير الموازنة للخدمات العامة. من ناحية أخرى ، قد يؤدي وجود السوق السرية أيضًا إلى إفساد الإحصاءات الرسمية وجعلها غير موثوقة. لذلك تختلف بوجود ذلك الاقتصاد تقدير الفجوة الضريبية وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحقيقي وزيادة تأثير السياسات المالية ولاقتصادية.

على الرغم من عمل الحكومات في البلدان النامية والمتقدمة ، إلا أن هناك الكثير عدد معاملات السوق (النقدية في الغالب) في مختلف الأنشطة والخدمات التي لم يتم الإبلاغ عنها وإعلانها للحكومة وجعل ظاهرة تعرف بالاقتصاد السري تقيد معظم الحكومات هذه الأنشطة من خلال ملاحقة الجناة ومعاقبتهم وتثقيفهم ، ولكن التغييرات في شكل هذه الأنشطة كانت كبيرة على مدار الوقت (Kholodilin & Thießen, 2011:8).

ان الاقتصاد الخفي هو ظاهرة ليست حديثة فهي تعود على الأقل إلى أوائل الأربعينيات، لكن لم يظهر الاقتصاد الخفي كظاهرة دولية إلا في أوائل الثمانينيات حيث في عام ١٩٨٣ ، انعقد المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد السري في ألمانيا وكان أحد أهدافه الأساسية هو الوصول إلى أرضية مشتركة المتعلقة بقضايا الاقتصاد الخفي وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية وفي ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي وتنامي الثروات ورؤوس الاموال وكل ذلك زاد من التداول غير المشروع.

ولقد أدت العولمة وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات وتقدم تكنولوجي وعلمي في مختلف المجالات ، والانفتاح عبر الحدود وانتشار الفساد المالي والاداري في العديد من دول العالم خصوصاً الدول النامية بشكل واسع ، الأمر الذي حقق لأصحاب القرار والمستفيدين أموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر.

يُعرف الاقتصاد الخفي بأسماء مختلفة ، مثل اقتصاد الظل ، أو الاقتصاد الرمادي ، أو الاقتصاد الأسود ، أو الافتقار إلى الاقتصاد ، أو الاقتصاد النقدي ، أو الاقتصاد غير الرسمي. تشير كل هذه المرادفات إلى نوع من أنشطة الاقتصاد الخفي فيعرف الاقتصاد الخفي بانه" جميع الأنشطة الاقتصادية المخفية عن الجهات الرسمية لأسباب نقدية وتنظيمية ومؤسسية. فتشمل الأسباب المالية تجنب دفع

الضرائب وجميع مساهمات الضمان الاجتماعي ، وتشمل الأسباب التنظيمية تجنب البيروقراطية الحكومية أو عبء الإطار التنظيمي ، بينما تشمل الأسباب المؤسسية مظاهر الفساد ونوعية المؤسسات السياسية وضعف سيادة القانون (Friedrich, 2011:4) .

فعرف توماس الاقتصاد الخفي بأنه " تلك الأنشطة التي لم يتم تسجيلها في حسابات الدخل القومي" والمتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في الناتج القومي الإجمالي المحسوب رسميًا (أو المرصود)" (Tahmasebi, 2015:30) .

هناك تعريف أخر للأقتصاد الخفي على انه الإنتاج المستند إلى السوق للسلع والخدمات ، سواء كانت قانونية أو غير قانونية ، والتي لا يتم الكشف عنها في التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي" (Blackburn & Niloy, 2012:8).

عرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الخفي كالأتي "يسمى الاقتصاد الخفي بالاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الموازي او اقتصاد الظل، وهو لايشمل الانشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضاً اشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد الخفي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذ ما أبلغت بها السلطات الضريبية" (شنايدر وإنستي ، ٢٠٠٢ : ٢)

يعرف الاقتصاد الخفي على أنه "معاملات الأنشطة الاقتصادية التي لم يتم الإبلاغ عنها أو التي لا يتم قياسها بواسطة تقنيات المجتمع الحالية لمراقبة النشاط الاقتصادي" (Gasteratos, 2016:80)

كما تم الاستشهاد بتعريف أكثر تضييقًا وكاملاً في العديد من الدراسات التي تحدد الاقتصاد الخفي على النحو التالي (شنايدر وإنستي ، ٢٠٠٢ : ٣) : "جميع التجارة القانونية القائمة على السوق في السلع والخدمات التي تم إخفاؤها عمدًا عن السلطات العامة من أجل التهرب من":

١. دفع ضرائب الدخل أو القيمة المضافة أو الضرائب الأخرى.
٢. دفع ضرائب الضمان الاجتماعي.
٣. بعض المعايير القانونية لسوق العمل ، مثل الحد الأدنى للأجور ، والحد الأقصى لساعات العمل ، ومعايير السلامة وما إلى ذلك .

ويشمل الاقتصاد الخفي الانتاج غير المعلن (السري) الذي يتضمن العمليات المشبوهة التي يسعى أصحابها الى التهرب من الضرائب والرقابة على الصرف الأجنبي وما الى ذلك من قيود وإلتزامات تضعها الدول لتنظيم إقتصادها (شنايدر وإنستي ، ٢٠٠٢ : ٤). وبذلك يمثل الاقتصاد الخفي مصدراً للأموال غير المشروعة التي تغسل ومن ثم اضفاء الشرعية عليها

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

وبهذا فإن التعريف للاقتصاد الخفي يعد من الأمور الهامة ، ولايوجد إتفاق على تعريف محدد ، فهو يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا المجال ، فمثلاً مفهوم الاقتصاد السري بالنسبة للاقتصاديين Fiege و Gutmann ينصرف الى الناتج القومي غير المحسوب أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكن بسبب أو لأخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات (Feige, 1989: 16).

أما بالنسبة الى Tanzi فإن الاقتصاد الخفي ينصرف الى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل او قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (Tanzi, 1999: 338).

وبهذا فأن أنشطة الأقتصاد الخفي ليست انشطة منعزلة عن المجتمع بل تتعايش وتتشابك مع انشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع ، إلا أن هناك جانباً لا يمكن اهماله ضمن الأنشطة التي تدخل في إطار هذا المجال بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعتبر مخالفة للقانون والتي منها تجارة المخدرات و الرشوة والعمولات و السرقة والقمار وتهريب الأموال والدعارة والمافيا التي تمثل جانباً لا يمكن اهماله.

وبهذا نظراً لتنوع مجالات عمل الاقتصاد الخفي فأصبح يطلق عليه اسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه ، فإذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل بها (أسلحة ، مخدرات ، سرقة الأثار ، المتاجرة بالبشر) فيسمى هنا بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة Black Economy.

أما إذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلعة مسموحاً على سبيل المثال(السوق السوداء لبعض السلع ، انتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة أي دكاكين وورش غير مسجلة، عقود من الباطن غير موثقة) فهنا يسمى الاقتصاد الخفي (بالاقتصاد غير الرسمي Informal Economy).

.(Bruno & Friedrich, 2000: 3)

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الخفي (Leino, 2009: 5)

١- يتميز الاقتصاد الخفي بالطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها عالية جداً او لان عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة الى حد كبير وتأخذ وقتاً طويلاً.

٢- استبعاد مبيعات المؤسسات من الأحصاءات الرسمية حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات رسمي.

٣- عدم الالتزام تجاه الدولة من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.

٤- الاقتصاد الخفي اصبح يدل على ان الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي طلب السكان المعنين به .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

٥- إن طبيعة الاقتصاد الخفي غير محددة بالاضافة الى صعوبة ضبط حدوده ، ووجود عدة عقبات من اجل التعرف عليه وفي مقدمتها صعوبة الاعلام والاستعلام عنه وذلك لأنه عالم مغلق الى حد كبير امام مختلف وسائل الاعلام .

٦- الدخل المنخفض بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث لاتفرض عليها ضرائب .

ومن خلال الجدول رقم (١) يبين تصنيف لأنواع انشطة لاقتصاد الظل

الجدول (١) تصنيف لأنواع أنشطة اقتصاد الظل

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
أنشطة غير قانونية	التجارة في البضائع المسروقة، تداول المخدرات وتصنيعها؛ بغاء؛ القمار، التهريب والاحتيال.		**المقايضة: المخدرات ، البضائع المسروقة ، التهريب، إلخ. إنتاج أو زراعة المخدرات للاستخدام الخاص. السرقة للاستخدام الشخصي.**	
	التهرب الضريبي	التهرب من دفع الضرائب	التهرب من دفع الضرائب	**التهرب من دفع الضرائب**
أنشطة قانونية	الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر ؛ الأجور والمرتبات والأصول من الأعمال غير المبلغ عنها المتعلقة بالخدمات والسلع القانونية	خصومات الموظفين والمزايا الإضافية	مقايضة الخدمات والسلع القانونية	**كل ما تفعله بنفسك من عمل ومساعدة الجار**

(Singh, 2012)

المطلب الثالث : أنواع الاقتصاد الخفي

وفي اطار تعميق مفهوم وخصائص الاقتصاد الخفي ، يمكن من منظور تحليلي الاشارة الى عدة انواع للاقتصاد الخفي والتي هي :

١- الاقتصاد غير القانوني

يشمل الاقتصاد غير القانوني الدخل الناتج عن تلك الأنشطة الاقتصادية المتبعة في انتهاك للقوانين القانونية التي تحدد نطاق الأشكال المشروعة للتجارة. يشارك المشاركون في الاقتصاد غير القانوني في إنتاج وتوزيع السلع وخدمات المحضورة من منظور التنمية الاقتصادية ، فإن أكثر

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

الأنشطة غير القانونية أهمية هي الإنتاج غير القانوني للمواد المحظورة مثل المخدرات والخدمات غير القانونية مثل صرف العملات في السوق السوداء أو أدوية السوق السوداء. يوفر الإنتاج غير القانوني مصدر دخل تنافسيًا يتنافس بشكل مباشر مع إنتاج النقدي الأخر . بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المنتجات غير القانونية تفتقر إلى الاستقرار والمسؤولية للمؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية التي قد تعمل لولا ذلك على تسهيل عملية التنمية. من ناحية أخرى فإن وجود معاملات عملة غير مشروعة في السوق السوداء يؤثر على عملية التنمية من خلال تقليل تكاليف المعاملات للحصول على العملات الأجنبية وتوفير التحوط ضد تقلبات قيمة العملة المحلية (Leandro & Friedrich , 2018: 9).

٢- الاقتصاد غير المبلغ عنه

يتألف الاقتصاد غير المبلغ عنه من تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل أو تتهرب من قواعد التوسع المؤسسي كما هو معلن في قانون الضرائب، المقياس الموجز للاقتصاد غير المبلغ عنه هو مقدار الدخل الذي يجب الإبلاغ عنه لمصلحة الضرائب ولكن لا يتم الإبلاغ عنه فهذه الأنشطة غير المبلغ عنها تسبب "فجوة ضريبية"* ، يؤثر حجم ونمو الدخل غير المبلغ عنه والفجوة الضريبية على حجم العجز في الميزانيات ، والديون الحكومية وسياسات الإصلاح الضريبي ، ونتيجة لذلك قد تغير الحكومة سياساتها لوائحها و قد يكون هذا سبب قيام الحكومة بزيادة معدل الضريبة أو عقوبات التهرب الضريبي بدون المعرفة التجريبية بحجم ونمو الدخل غير المبلغ عنه ، فمن الصعب تحديد الفائزين والخاسرين من تغييرات السياسة ، هذا الجزء من الاقتصاد السري يمثل مشكلة حقيقية في البلدان النامية التي يجب أن تحول سلطتها الضعيفة من اجل تحقيق تحصيل للإيرادات السياسة المالية.

فعواقب الاقتصاد غير المبلغ عنه واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي. يعتقد أن المشاركين في الاقتصاد غير المبلغ عنه يواجهون تكويناً مختلفاً للأسعار النسبية لكل من المدخلات والمخرجات ، وبالتالي، يواجهون تكاليف تحويل وتكاليف معاملات مختلفة عن المشاركين في الاقتصاد المبلغ عنه وبالتالي، سيكون التخصيص والتوزيع مميزين أيضًا ويذكر أنه في الدول المتقدمة ، كان البحث عن الدخل غير المبلغ عنه حافزًا كبيرًا للإصلاح الضريبي وحفز على تبسيط قوانين الضرائب وخفض معدلات الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية لتقليل معدلات عدم الامتثال وخفض الكفاءة والتكاليف الإدارية للنظام الضريبي وباختصار يؤثر الاقتصاد غير المبلغ عنه على اللوائح ومعدل الضريبة الذي

* الفجوة الضريبية : وهو الفرق بين مبلغ الإيرادات الضريبية التي تتوقعها السلطات الضريبية ومقدار الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها بالفعل.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

يجب أن يؤخذ في الاعتبار معًا في كل عملية صنع سياسة من قبل الحكومات والجمعيات ذات الصلة (Berdiev & Saunoris, 2016: 207).

٣- اقتصاد غير مسجل (Adrian et.al , 2013: 44)

الاقتصاد غير المسجل هو مقدار الدخل غير المسجل الذي يجب تسجيله في أنظمة المحاسبة الوطنية والسجلات الحكومية والخضوع للقوانين والتعليمات النافذة ولكن لايتم تسجيله

يمثل الدخل غير المسجل تباينًا بين إجمالي الدخل / الإنتاج والمبلغ الفعلي من الدخل / المخرجات التي تم تسجيلها أو تسجيلها بواسطة نظام المحاسبة الإحصائية المصمم لقياس النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، يتضمن الاقتصاد غير المسجل أنشطة وخدمات يجب تسجيلها ولكنها ليست كذلك بالنسبة للأنشطة غير المسجلة ، هناك مكون مهم بشكل خاص في الدول النامية هو الإنتاج الذي يتم داخل الأسرة لاستهلاكها. كما أن الخدمات غير المسجلة تحدث بشكل متكرر في البلدان النامية عندما لا يرغب مقدمو الخدمة في تسجيلها ، فإن أي اختلافات منهجية في قواعد البيانات الأساسية هي ناشئة عن الأنشطة غير المسجلة.

٤- الاقتصاد غير الرسمي

هناك رأيان حول أول استخدام لمصطلح "القطاع غير الرسمي". الأولى في أوائل السبعينيات ، اقترحها هارت في دراسة عن غانا ، والأخرى ، في عام ١٩٧٢ ، من قبل منظمة العمل الدولية في دراسة مقروءة على نطاق واسع عن كينيا ، ومع ذلك فإن القاسم المشترك هو أن هذه الأنشطة التي قد تكون إما قانونية أو غير قانونية لم يتم تسجيلها أو أنها غير مؤثرة بشكل كامل في أنظمة المحاسبة الوطنية الرسمية في العالم المزدوج للأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية ، فيكون القطاع الرسمي نتيجة لتشجيع الحكومة لأصحاب المشاريع لتطبيق الأساليب والتقنيات الجديدة للإنتاج بالجملة وكسب المزيد من الفوائد في الأسواق الكبيرة. من ناحية أخرى ، يمثل القطاع غير الرسمي استمرارًا لأساليب الإنتاج التقليدية التي تتطور بسبب العمل الحر لدعم السكان الفقراء في البلدان النامية وخلق فرص عمل لهم .

(الباشا ، ٢٠٠١ : ٩٨) .

فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في العديد من البلدان النامية ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأنشطة التجارية وخاصة الأنشطة غير المنتجة هي أنشطة بارزة داخل هيكل التوظيف. يلعب نظام الأسعار المتعددة ، الذي تم إنشاؤه لدعم الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع ، دورًا مهمًا أيضًا في تطوير القطاع غير الرسمي (Claessens et.al , 2012: 12) .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

ومن الواضح أن العديد من الحكومات قد سمحت للقطاع غير الرسمي باعتباره حقيقة حتمية لتقليل الضغط العام عليها علاوة على ذلك ، فقد أدرج بعضها تقديم الدعم المالي وغير المالي للقطاع غير الرسمي في سياساتها قصيرة الأجل للحد من معدل البطالة في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

ومن خلال الجدول رقم (٢) يمكن توضيح الاقسام الاربعة للاقتصاد الخفي (السري)

الجدول (٢) الاقسام الاربعة للاقتصاد الخفي (السري)

		التعريف	أنتهاك القواعد المؤسسية	الانشطة	الامثلة والعواقب
الاقتصاد الخفي	الاقتصاد غير القانوني	مجموع الايرادات المتأتية من تلك الانشطة الاقتصادية التي تنتهك الوضع القانوني لأشكال التجارة المشروعة	انتاج وتوزيع السلع والخدمات غير المشروعة	الانشطة غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات، والسوق السوداء لصرف العملات، غسيل الاموال، واقراض الاموال غير المرخصة والمقامرة غير القانونية	الانشطة الاجرامية المتعلقة بالمخدرات، وتقويض مؤسسات الاستقرار
	الاقتصاد غير المبلغ عنه	مجموع الانشطة الاقتصادية التي تتجنب القواعد المالية كما هي محددة في القوانين المالية	الوضع المالي	الايرادات غير المبلغ عنها سواء من مصادر قانونية او من مصادر غير قانونية	التهرب الضريبي
	الاقتصاد غير المسجل	الانشطة التي تتجنب الاتفاقيات المؤسسية التي تحدد المتطلبات اللازمة للتقرير للجهات الحكومية للإحصاء	اصطلاح المحاسبة	–	المعلومات المشوهة، سياسات الاقتصاد الكلي الخاطئة

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

	الاقتصاد غير الرسمي	الانشطة الاقتصادية التي تتجنب التكاليف وتستثنى من الحقوق والمزايا التي تأتي مع الايجار وعقود العمل والقرض والضمان الاجتماعي	القواعد القانونية والتنفيذية	الايرادات التي يحققها الوكلاء الاقتصاديون الذين يعملون بشكل غير رسمي	نقص الحقوق والمزايا

(Claessens et.al , 2012: 15)

المطلب الرابع : الانعكاسات الايجابية والسلبية للاقتصاد الخفي

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات ابعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد ، فوجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي الى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط وإنما يوثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي على سبيل المثال البطالة ومستويات التشغيل وانماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع. وبهذا سيتم مناقشة الاثار الايجابية و السلبية من الناحية الاقتصادية.

اولاً :الانعكاسات الايجابية للاقتصاد الخفي (Schneider et.al , 2010: 443)

يعتقد بعض الاقتصاديين والباحثين أن الأنشطة السرية تستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية للخدمات الصغيرة والتصنيع. تشير هذه الفرضية إلى أن الأنشطة السرية تخلق جوًا من ريادة الأعمال ومزيدًا من المنافسة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانخفاض الأسعار في القطاع الرسمي ومن ناحية أخرى، توفر الإيرادات السرية موارد مالية وتجعل من الممكن توسيع السوق وخلق وظائف اي أن إمكانية الاختيار بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي يمكن أن تسهم في زيادة إمكانات النمو الاقتصادي.

يرتبط التأثير الإيجابي الكبير للاقتصاد الخفي بالتوظيف ، اي ان الاقتصاد الخفي له تأثير كبير على التوظيف ، لا سيما أثناء الركود أو في المراحل الأولى من التحول (التحول من دولة نامية إلى دولة متطورة). حيث يعتقد ان في هذه الفترة غالبية العاملين في القطاع السري هم من لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي. وكذلك يعمل على تدريب الموارد البشرية واكتساب المهارات الأساسية اللازمة لوظائفهم في القطاع الانشطة الخفية.

الأثر الإيجابي الآخر هو أن الجزء الأكبر من الأموال المكتسبة من الأنشطة السرية يتم إنفاقها في القطاع الرسمي. وبالتالي ، فإن جزءًا كبيرًا (حوالي ٦٦ في المائة من خسارة الإيرادات الضريبية ستعود إلى الاقتصاد الرسمي من خلال الاستهلاك وما إلى ذلك (Naím, 2014: 96).

علاوة على ذلك ، يمكن لعائدات السوق السرية أن تحسن مستويات الحياة في الأسر ذات الدخل المنخفض مما قد يقلل بالتالي من الفساد والحوافز للمشاركة في الأنشطة غير المشروعة للاقتصاد الخفي.

من ناحية أخرى، لا يستطيع معظم المهاجرين إلى البلدان المتقدمة العثور بسهولة على وظيفة في الأسواق الرسمية، لكن السوق السرية يمكن أن تمنحهم فرصة للاندماج في المجتمع وبالتالي الحصول على وظيفة في الاسواق الرسمية فهذه هي بعض الأسباب التي تعطي العواقب الايجابية للحكومات وتشجيعها على عدم خوض صراع جاد مع هذه الأسواق (عوض الله، ٢٠٠٢: ٥٤).

ثانيا: الانعكاسات السلبية للاقتصاد الخفي

المسألة الأولى تتعلق بعدم المساواة وبشكل أكثر وضوحًا ، حقيقة أن بعض الأفراد يشترون سلعًا وخدمات بأسعار تتأثر بالضريبة التي تفرضها الحكومة بينما قد يشتري آخرون سلعًا أو خدمات مماثلة ولكن أرخص تنتجها الشركات السرية ، يجعل النظام الاقتصادي أقل عدالة. يصبح الأمر أكثر أهمية عندما نعلم أن كل هؤلاء الأفراد يستفيدون من الخدمات الحكومية وأولئك الذين يعملون في الاقتصاد الرسمي يدفعون الضرائب بينما أولئك الذين يعملون في الاقتصاد السري لايدفعون الضرائب.
(Hugo, 2019: 6)

فمن الواضح أن نمو الاقتصاد السري يعني انكماش الاقتصاد الرسمي في بلد ما ، عندما يذهب جزء كبير من الاقتصاد الخفي ، فإنه يتسبب في خسائر ضريبية وسيبدأ العائد الضريبي في النهاية في الانخفاض.

من ناحية أخرى ، فإن الشركات السرية التي لا تفي بالتزاماتها الضريبية تستخدم أيضًا الخدمات الحكومية. وبالتالي ، لتقديم هذه الخدمات تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب (في حين أن لديها أيضًا انخفاض في الإيرادات الضريبية) على أولئك الذين يدفعون الضرائب وهذا الإجراء يجعل من الصعب على الشركات العمل بشكل علني (Hugo, 2019: 7) .

قد يرتبط الاقتصاد الخفي أيضًا بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بشكل عام بأنشطة خاضعة لسيطرة أفضل وأكثر ضرائب.

في هذه الحالة ، يمكن للحكومة أن تتخذ طريقين : أحدهما يغرق في الديون والآخر هو العملات المعدنية. فبعد الدخول في الديون تجذب الحكومة لنفسها استثمارات فعالة من القطاع الخاص مما قد يؤثر سلبًا على استثمارات القطاع الخاص بسبب تأثير المزاحمة، و إلى جانب ذلك ، ستؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة أسعار السندات وأسعار الفائدة وبها سوف تزداد المشاكل في البلاد. (عبدالحميد، ٢٠١٣: ١١١).

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

أما تأثير الطريقة الثانية ، العملة ، هو نفسه ، على أي حال يعد نقص الإيرادات سببًا خطيرًا لمشاكل تمويل جميع الأنشطة الحكومية مثل الأجور والخدمات والسلع العامة والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك.

ومن الآثار السلبية الأخرى للاقتصاد الخفي هي تشويه الإحصاءات الرسمية (تشويه وضعها الحالي وحجمها وتوزيعاتها). اي الحجم الكبير للأنشطة السرية يعطل المؤشرات الاقتصادية بشكل كامل ويسبب عدم الدقة في قياسات عدة معايير اقتصادية مهمة منها: إحصاءات الدخل القومي ، ومعدلات النمو ، والعبء الضريبي ، ومعدل البطالة ، والإنتاجية ، وغيرها.

أيضًا يمكن اعتبار أن تفكك الأعراف الاجتماعية هو نتيجة اجتماعية كلية للاقتصاد الخفي التي يمكن أن تؤدي الى عدم احترام المؤسسات الرسمية والأعراف والقانون المدعوم بالفساد إلى خلل كبير في شرعية النظام الاجتماعي الحالي. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر ان الاخلاق السيئة ناتجة عن الاقتصاد الخفي (عبدالحميد، ٢٠١٣: ١١٥). ومن هنا تتنوع الانعكاسات السلبية داخل الدول فمنها ماينعكس على التنمية السياسية وأخرى على سياسات الاستقرار الاقتصادي

أ: الانعكاسات على التنمية السياسية

إن الاقتصاد الخفي يسهم بنسب متفاوتة في حجم اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك تبعاً لأسباب ظهوره المختلفة بين بلد وآخر نتيجة اختلاف السياسات المتبعة في التعامل مع العديد من المتغيرات وذلك فضلاً عن الآثار الناتجة على التنمية المستدامة(*) وذلك لأنه منافس للاقتصاد الرسمي ، الأمر الذي يُعدّ سبباً ونتيجةً للفقر وينتشران بشدة في البلدان منخفضة الدخل (عبد الله، ١٩٩٨: ٢٤٤). ومن ثم ، ترتبط المستويات المرتفعة للفساد واقتصاد الظل بمستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية والسياسة، و يمكن أيضًا عدَّ الفساد وسيلة للتحايل على القانون من أجل تحقيق فوائد اقتصادية أعلى فضلاً عن ذلك، نجد أن التنمية السياسية و الاقتصادية والمستدامة في البلدان ذات الدخل المرتفع تتأثر بظاهرة الفساد واقتصاد الظل مقارنةً بالدول المنخفضة الدخل إذ تكون اقل. ومما سبق يتبين ان كلاً من الفساد واقتصاد الظل يتحايلان على اللوائح وأنظمة مدفوعات الضرائب بشكل مشترك ، ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة في النفقات العامة وإعاقة الانتاجية والنمو لذلك وبشكل عام، يُنظر إلى الفساد واقتصاد الظل على أنهما نشاطان مدمران ، يسيران معًا أيضًا ، ويقوضان الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ، ويؤثران سلبًا على التنمية السياسية و الاقتصادية

(*) التنمية المستدامة وعرفت من قبل ادوارد بايبر وهي أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة ((بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الاضرار والإساءة للبيئة)).

والمستدامة. وتشير كثيرٌ من الأدلة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية ، كونه عائقًا أمام زيادة الاستثمارات ، وامتصاص الأموال ، والكفاءة في السياسات المالية ، وأخيرًا للنمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال ، هناك علاقة قوية بين الفساد والعجز المالي في البلدان الصناعية. علاوة على ذلك ، نجد أيضًا أن الفساد يقلل من عائدات الضرائب ويزيد من النفقات، ومن ثم تؤثر على الإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو ، و كذلك نشير إلى أن الفساد المتزايد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية ويعيق النمو الاقتصادي (حبيب، ٢٠١٦: ٣٧٩) .

أن الفساد يقلل بشكل كبير من سهولة ممارسة الأعمال التجارية ، ومستوى ريادة الأعمال والقيمة السوقية كمؤشرات مختارة لتطوير الأعمال ، كونه عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بتأثير الفساد على التنمية المستدامة ، تؤدي زيادة مستويات الفساد في النظم الاجتماعية والاقتصادية للدولة بنسبة ١٪ إلى انخفاض أكثر من ١٪ من قيمة رأس المال البشري. إذ إنَّ هناك دراسة قام بها ، (فورسون وآخرون) وجدت أن الفساد يُمثل تهديدًا طويل الأجل للتنمية المستدامة في ٢٢ اقتصادًا في أفريقيا جنوب الصحراء (Gheorghe & Zizi , 2015: 80). علاوة على ذلك ، ربطت العديد من الدراسات اقتصاد الظل (أو القطاع غير الرسمي) بانخفاض الإنتاجية وانخفاض التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يتمتع اقتصاد الظل بحصة أقل في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين يمثل ما يصل إلى ٧٠٪ من الاقتصادات الأفريقية منخفضة الدخل. وبهذا يتبين أن كلا من الفساد واقتصاد الظل يبدوان وكأنهما يشتركان في تجنب اللوائح ودفع الضرائب، ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة النفقات العامة وإعاقة الإنتاجية والنمو. وبذلك يمكن استخدام الفساد كوسيلة للحصول على أسعار أعلى لفرص العمل و تفضيل الرشوة في المعاملات التجارية الدولية وفوائدها (World Bank, 2019).

إن هناك من يسلط الضوء على أن اقتصاد الظل ، وبخاصة في البلدان الفاسدة ، إذ يمثل حاجزًا مهمًا لحل العديد من المشكلات مثل ارتفاع معدل البطالة ، والاستخدام المستقبلي للنقود السوداء في الاقتصاد الرسمي ، والاستخدام المحلي الفعال للسلع العامة. ، استنادًا إلى مبادئ السوق في الحالة التي يتم فيها استخدام السلع من قبل عدد محدود من المستفيدين وهم ؛(المستفيدون المحليون الخاصون / العامون) الذين يدفعون مساهمات مختلفة وطوعية. من وجهة النظر نفسها ، من المفترض ألا تكون حالات الركود الاقتصادي ظاهرة سلبية فحسب، بل عاملاً يجب استغلاله فيما يمكن أن يكون تقدميًا (Daniel, 2010: 33).

علاوة على ذلك ، قد يوفر القطاع غير الرسمي رأس المال الاجتماعي ، ويعزز الاقتصادات المحلية ، ويخلق فرص العمل ، ويوفر التحول الاقتصادي المطلوب نحو مستقبل مستدام. في ظل هذه

الآثار الإيجابية لنشاطات الاقتصاد الخفي ، وبهذا على صانعي القرار الانتباه إلى كلا وجهي العملة عن طريق تقليل الآثار السلبية وتعظيم النتائج الإيجابية المحتملة في الوقت نفسه.

إن البلدان ذات الدخل المرتفع تواجه مستوى منخفضًا من الفساد واقتصاد الظل. ومن ثم ، يجادل Husted بأنه "بما أن مستوى التنمية مرتبط بالمستوى العام بتوفير الموارد ، يتوقع المرء أن الفساد سيكون أكثر شيوعًا في الاقتصادات الأقل نموًا". من وجهة النظر هذه ، يجادل (تريسمان وبالدام) بأن الفساد مرض يسببه الفقر ويتلاشى عندما تصبح البلاد أكثر ثراءً. خلص جوندلاخ وبالدام ، بعد التحليل التجريبي للعلاقة الثنائية بين الدخل والفساد ، إلى أن السببية طويلة المدى تبدو وكأنها تعود بالكامل من الدخل إلى الفساد وأن نمط الفساد عبر البلدان يمكن تفسيره بالكامل من خلال نمط الدخل عبر البلدان (Bryan, 1999: 339)

وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الفساد يرتبط بانخفاض مستوى الدخل. وجدت دراسة Achim أن تأثير الفساد على تطوير الأعمال (ينعكس من خلال سهولة ممارسة الأعمال التجارية ، ومستوى ريادة الأعمال ورسملة السوق) سلبي وأعلى بكثير بالنسبة للبلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وهذا يعني أن مدى تأثير الفساد على تنمية الأعمال التجارية أعلى في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. وتخلص هذه النتيجة إلى أن الفساد مرض يسببه الفقر ويعيق بشكل كبير تنمية الأعمال التجارية. ومع ذلك ، يجد بعض الباحثين ارتباطًا إيجابيًا بين الثروة والفساد ، ويفسرون ذلك من خلال حقيقة أن ارتفاع مستوى الثروة يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص المسؤولين الحكوميين في استخراج الريع ، ومن ثم زيادة الفساد (Monica & Sorin, 2015 : 174).

تم الحصول على نتائج مماثلة تجريبيا من قبل(جيانغ ونيي) للصين. لقد أظهروا أن الفساد يساعد الشركات الخاصة على التحايل على اللوائح ، ومن ثم يقدمون فهماً لمعجزة النمو المرتفع للصين مع ارتفاع معدلات الفساد. كانت التجارة الدولية مرخصة من قبل الحكومة وكانت الحصص التجارية تخضع لرقابة صارمة ، ما أثر بشكل أكبر على الشركات الخاصة. في ظل التنظيم الضعيف للحكومة الصينية، يتعين على الشركات الخاصة إفساد المنظمين للتهرب من القيود القانونية ومن ثم تحقيق ربح من العمليات التجارية الأكثر مرونة (Daniel & Razvan , 2020: 4).

نجد أن أعلى معدلات لنشاطات الاقتصاد الخفي مرتبطة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ، ٤١٪ من النشاطات الاقتصادية سرية. و أن الاحتيال الضريبي في البلدان المتقدمة يقدر بنحو ٢٠٪ من إجمالي الدخل ، في حين البلدان النامية تكون هذه النسبة أعلى من ذلك (Behrooz & Asghar, 2020: 1).

وأن ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة هو ناتج عن الافتقار الى قاعدة مؤسساتية قوية وإلى وجود سكان فاعلين سياسياً وبهذا تبرز أهمية الدستور والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية .

والازمات الاقتصادية على سبيل المثال لها تأثير قوي على التنمية المستدامة والاستقرار السياسي وهي تشمل ظاهرة ارتفاع الاسعار وأنخفاض الأجور وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساس للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة والاسكان واحتكار بعض الأفراد للسلطة والفعاليات الاقتصادية ، فضلا عن مشكلة البطالة التي تُعد من أبرز المشاكل والتحديات التي تواجهها العديد من الدول والاقتصاد الخفي لاسيما السائرة في طريق النمو (Afshar, 2019: 23) .

وتوجد بعضُ الأسباب الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الخفي وعدم الاستقرار السياسي و التنمية المستدامة حيث توجد بعض التدخلات الدولية والاجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول ، إذ تؤدي القوى المتدخلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية وتعمل على دعم حركات التمرد والانقلابات العسكرية في دول غير مستقرة وايجاد الانقسامات القبلية وهو ماينعكس سلبا على الاستقرار والتنمية المستدامة للدول بشكل عام (Afshar, 2019: 24).

فإن اقتصاد الخفي يهدد التنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد. " و يؤثر اقتصاد الخفي على وظائف السوق كظاهرة تآكل للاقتصاد الرسمي لأنه في اقتصاد الخفي تكون المضاربة واستغلال الفرص لنهب المال العام وهو مما يتسبب في عجز الميزانيات، ، قد تجد حكومات البلدان ذات اقتصادات الظل الكبيرة أنه من الجذاب استدعاء الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة الضرائب على السلع والخدمات المباعة محليًا وكذلك على التجارة الدولية (Yuriy et.al, 2019 :27-43).

وهناك رأيان أحدهُما أن اقتصادات الخفية المرتفعة قد تسبب تدفقات أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر ، ولا سيما مع الأخذ في الحُسبان أن الشركات المتعددة الجنسيات تميل إلى الاستثمار في الاقتصادات النامية ذات التشريعات الغامضة ، ومستويات الفساد المرتفعة والملاذات الضريبية .

و رأي أخر، تكشف بعض الدراسات أن اقتصادات الخفية المرتفعة قد تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المستويات العالية غير المقبولة من عدم اليقين في بيئة الأعمال بسبب ضعف الرقابة والفساد (Bayar et.al , 2020 :5-21).

إن الاقتصاد الخفي يتكون من عدة أنواع من النشاط الإجرامي ، مثل بيع المخدرات والرشوة والتهريب والبغاء والمشاركة في القروض وغيرها من المشاريع غير المشروعة. يضر اقتصاد الظل بالتنمية المالية والنمو الاقتصادي للبلد لأنه يشجع الأفراد والشركات على التهرب الضريبي. علاوة على ذلك ، يعزز اقتصاد الظل بشكل كبير عدم الكفاءة في أداء سوق العمل ، والأهم من ذلك أنه يزيد من مستوى المنافسة غير العادلة بين الشركات في القطاعات الصناعية نفسها (Chavdarova, 2015 :56).

ذكر إن اقتصاد الخفي كان السبب الجذري للعديد من المشاكل للمجتمعات والحكومات والمنظمات أيضًا. وأكد أن صعود الاقتصاد الخفي في المجتمعات المختلفة هو نتيجة لزيادة النشاطات الحكومية في الاقتصاد ، ورغبة الأسر في التهرب من الضرائب وزيادة معدلات الضرائب في الشركات (حامد، ٢٠١٤: ٢٣).

إن حجم الاقتصاد الخفي كان في ارتفاع من سنه ٢٠٠٨-٢٠١٥ بغض النظر عن مستوى التنمية وقد أدى هذا الوضع إلى انتهاك اللوائح وخفض الإيرادات الضريبية وتسبب في عدم المساواة والفساد، وزيادة عجز الميزانية والتخلف عن سَدادِ الَّدين العام. في دراسة وجدت علاقة سلبية بين الاقتصاد الخفي والتنمية الاقتصادية والديمقراطية، فضلاً عن ذلك ، يُذكر أن البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة تواجه حجماً أكبر من الاقتصاد الخفي وعدم الكفاءة والفساد وعدم المساواة فيما يتعلق بالتنمية المُستدامة (Afshar, 2019 :23).

إن إحدى الظواهر المتناقضة في الاقتصاد في القرن العشرين كانت الحجم المتزايد للاقتصاد الخفي داخل حدود اقتصاد السوق. حتى إن شَكل الاقتصاد الخفي وحجمه كانا يتطوران لكن الاقتصاديين استمروا في تجاهله ، معتبرين أنه موضوع يختص به الشخص بالقانون الجنائي. وعلى سبيل المثال كانت هناك دراسة اختصت بتحليل البيانات في حالة لاتفيا إذ شهدت هذه الدولة انخفاضاً في حجم الاقتصاد الخفي بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨. ومع ذلك ، بالمقارنة مع دول البلطيق الأخرى (إستونيا وليتوانيا) في عام ٢٠١٢ ، شهدت لاتفيا أكبر حجم للاقتصاد الخفي إذ ارتبط إلى حد ما بالتنمية الاقتصادية لهذه الدول. من حيث الهيكل ، كان ٤٢.٩٪ من الاقتصاد الخفي في لاتفيا عبارة عن أجور "في ظرف" ، و ٣٩.٥٪ – دخل مخفي و ١٧.٦٪ – عمال موظفون غير رسمي . (Mai & Friedrich, 2016 :1)

إن عدم توفر الادارة السياسية تعد من أهم القيود والانعكاسات لعملية التنمية السياسية ومن الاسباب الرئيسة لفشل الكثير من خطط التنمية ، إذ إن الإدارة في البلدان النامية تكترث لتدهور الأوضاع في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية ، وبخاصة (قيم المساواة و الحرية والإرادة السياسية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

) وهي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق غايات مُعينةٍ ومنها إلغاء سوء توزيع الدخل ، وتقليل الفقر ، والقضاء على البطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية (Mai & Friedrich, 2016 : 15) .

فالتنمية السياسية هي تغيير اجتماعي متعدد الجوانب الغاية منه الوصولُ إلى مستوى من التطور في المجالات كافة لأجل الوصول إلى الدولة المتقدمة الديمقراطية القائمة على المشاركة الحرة في الانتخابات النزيهة ، والمنافسة السياسية النزيهه التي تسعى إلى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية (بن سعيد، ٢٠١٤ : ٣١) .

إن اغلبية الدول النامية سعت إلى البدء بعملية التنمية السياسية من أجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه ولكنها واجهت الكثير من المعوقات لجهودها في التنمية السياسية لأن إيجاد التنمية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة لأن ذلك عادة ما يأتي بمعوقات تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على مطالب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية .

تمارس الإرادة السياسية في الدول النامية دوراً في تدهور الأوضاع في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية ، فالإرادة السياسية تسعى إلى الحد من الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قيادة الاصلاحات المختلفة (الاقتصادية ، والاجتماعية والمؤسسية) ولكن في الحقيقة أغلب الأنظمة الحاكمة ترفض مبدأ التعددية السياسية ما يجعل الحكام والمحكومين يعيشون أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لايمكن أن يستمر إلا في ظروف شرعية وطنية جديدة (Donghyun & Kwanho , 2017 :27).

يوجد العديد من قيادات الدول النامية تولت المنصب وهي شبه معدومة ولكنها عقب سنوات من ممارسة السلطة ونتيجة لاستخدام السلطة في تحقيق المصالح الخاصة أصبحت تملك ثروات هائلة و ان تلك القيادات عادةَ ما تقوم بتحويل جزء كبير من الثروات الى البنوك الغربية ،إذ يتم الاحتفاظ بها في حسابات سرية .

فضلاً عن ذلك يتم استغلال المنصب من أجل تحقيق المصالح الخاصة في ظل عدم التمييز بين الأموال الخاصة و الأموال العامة إذ تعمل قيادات الدول النامية في (أسيا وأفريقيا) فرصة لتكوين ثروات مالية ضخمة أي تقاضي رشاوى وعمولات إما بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء من الشركات الغربية الاحتكارية التي توصف بالشركات المتعددة الجنسيات من أجل حماية نشاطاتها الاستغلالية.

(Salvatore & Tullio, 2013 :167)

ومن انعكاسات التنمية السياسية هي الفساد المؤسسي الذي يندرج ضمن الفساد السياسي اي فساد بعض اعضاء السلطات الثلاث (التشريعية و التنفيذية والقضائية) أو فساد السلطات الثلاث برمتها .

فإن فساد الهيئات يبدأ بفساد الاجهزة التنفيذية والإدارية أو مايطلق علية الفساد الحكومي ، فتم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في هذه الهيئات نتيجة تقاضي بعض الوزراء و كبار الإداريين رشاوى و عمولات أو اختلاس الاموال العامة ضمن ما يطلق علية الفساد الذاتي "اي استغلال مناصبهم استغلالا مباشراً لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتى لو كان عن طريق تهريب السلع أو الاتجّار بالعملات او الاستيلاء على أراضي الدولة (محمود ، ٢٠١٣ : ٢٩).

وكما تعاني الأجهزة التنفيذية والادارية صورة من صور الفساد وهي المحاباة ففي غالبية الدول وبخاصة النامية تعمل الحكومات على تعيين أعضاء أسرته أو قبيلته في مناصب مهمة بهذا الجهاز أو غيره من الأجهزة الادارية ، وقد تمارس الهيئات التشريعية الفساد التشريعي ،إذ تشهد تلك الهيئات التشريعية في العديد من الدول الفساد وذلك بلجوء بعض اعضائها إلى استغلال النفوذ والحصانة البرلمانية لمباشرة نشاطات غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة (هارفورد ، ٢٠١٣ : ٢٠٢) .

ومما تقدم نذكر أن فساد الهيئات التشريعية هو الأكثر خطورة إذ تكون مهمتها دائما مراقبة ممارسة السلطة التنفيذية وكذلك صلاحياتها في إصدار التشريعات فضلا عما تتمتع به من حصانات.

ب: الانعكاسات على سياسات الاستقرار الاقتصادي

يؤدي النمو السريع في الاقتصاد الخفي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي ، وهذا الجانب يؤدي إلى فشل وتشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي ، فنمو الاقتصاد الخفي ينتج نوعاً من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج ومن ثم فسياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية (شنايدر ، ٢٠٠٢ : ٣) .

إن الاقتصاد الخفي يؤدي الى حدوث آثار سلبية على معدل التضخم لأن وجود الاقتصاد الخفي يعني أن معدل التضخم يكون مُغالىً فيه ، إذ الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي ، وإن أحد جوانب الاستجابة للزيادة في الاسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي ، فمن المتوقع أن تكون الأسعار في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية (صفوت ، ٢٠٠٢ : ١٣).

ويمكن أن تؤدي الزيادة في الأسعار إلى زيادة تضمين الضرائب على الدخل المتزايد للأفراد والشركات ومن ثم تشجيع المشاركة في النشاطات غير الرسمية. فالتضخم هو سبب رئيس لانحراف النشاطات غير الرسمية. و هناك دراسة أوضحت الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك ، باستخدام نهج المعادلات الهيكلية. وقُدّم التضخم بوصفه عاملاً فعّالاً في نمو الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك إلى جانب عوامل أخرى مثل البطالة والضرائب ومستوى الأجور والأنظمة المطبقة وقد تبين هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الاقتصاد غير الرسمي. التضخم هو انعكاس لحالة الاستقرار

الاقتصادي التي تنهار من خلال زيادة الشركات الصغيرة والخروج من السوق الرسمية ، فإنها تميل إلى الأداء في السوق غير الرسمية (عبد الحميد ، ٢٠١٣ : ١١٥).

فأن الاقتصاد الخفي يكون منافساً للأقتصاد الرسمي في تقديم مشابه للسلع والخدمات وحدثت زيادة في الاسعار نتيجة زيادة تكاليف الانتاج كالضرائب أو الرسوم الجمركية .

أما معدلات البطالة، فيُعد معدل البطالة من الأمور المهمة من الناحية السياسية والاقتصادية ، فالاقتصاد الخفي يعمل على توفير فرص عمل للأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي و لأنّ العمالة عادة ماتكون غَير مسجلة فالارقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد أصبحت غير حقيقية وذلك بسبب وجود الاقتصاد الخفي وحالة التهرب وهذا مما يجعل اعلانات الحكومة لمعدلات البطالة أكبر من المعدلات الفعلية ومن ثم تعمل على رسم سياسات اقتصادية أو تنموية للتغلب على مشكلة معدلات البطالة المرتفعة (الشرقاوي ، ٢٠٠٦ : ٨٥) .

فالعديد من الدول تقوم بمنح إعانات للاشخاص المُسَّجلين بأنهم عاطلين عن العمل ولكن في حقيقة الأمر هم يعملون في الاقتصاد الخفي ومما يؤدي إلى حصول البعض على الأموال بطريقة الاحتيال ، ويقومون بتوظيف تلك الأموال داخل الدولة في مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروع ،ولا يتم تسجيلهم ضمن قوة العمل ولا تظهر بالإحصائيات الرسمية للدولة عن البطالة ويستمرون ، وبذلك يؤدي هدر في خزينة الدولة العامة وتوجيه تلك الأموال الى غير مصارفها الفعالة والحقيقية .

تعُد البطالة من بين أهم العوامل المحددة للاقتصاد غير الرسمي، وهناك دراسة استخدمت بيانات الاقتصاد الأمريكي، أظهرت علاقة مباشرة ومهمة بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي وتم الاعتراف بالبطالة بوصفها عاملاً رئيساً في انبعاث الاقتصاد غير الرسمي للولايات المتحدة. وتم استخدام معلومات ٢١ دولة عضو في OECD خلال الأعوام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨ لتوضيح أن البطالة إلى جانب الضرائب والضمان الاجتماعي والأخلاق الضريبية لها تأثير كبير على حجم الاقتصاد غير الرسمي (Leandro & Friedrich , 2019: 44)

وتبين كذلك العلاقة المباشرة للبطالة وعوامل أخرى مثل الفقر والأمية والفساد الاقتصادي والتضخم والأجور المنخفضة، مع حجم الاقتصاد غير الرسمي ففي نيجريا خلال السنوات ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٦. قدروا حجم الاقتصاد السري في نيجيريا يساوي (٦٨.٢) في المائة ، باستخدام نهج الطلب على النقود في مجال تأثير البطالة على الاقتصاد غير الرسمي ، هناك موقف آخر يعتقد: أن البطالة تكشف الوضع الاقتصادي غير المرغوب فيه في المجتمع. ومن هذا المنطلق ، يمكن أن يصاحب ارتفاع البطالة ركود وانخفاض في مستوى النشاطات الاقتصادية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي(Eugenia, 2022: 111).

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ١٢١ ـ ١٤٨
ISSN: 2222-6583

والاقتصاد الخفي يعمل بشكل مؤثر على إعاقة النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدد من الروابط السببية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي ، ومن هذه الروابط التأثيرُ السلبي والقوي للاقتصاد الخفي على الاستثمار المباشر وغير المباشر ، فضلاً عن أن نمو الاقتصاد الخفي يؤدي الى خفض الإيرادات الضريبية والإدارية اللذين يُعّدان المكون الرئيس لإجمالي الإيرادات الحكومية ، ومما يسهم في خفض الانفاق الحكومي الذي يُؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الوطني (محمود، ورمزي، ٢٠١٩ : ٣٣) .

إن الاقتصاد الخفي يعد مظهراً من مظاهر تخلف المجتمعات لأن من أهم سلبياته هي هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة نشاطات اقتصادية خفية غير سوية وذلك بسبب غياب الانظمة الاقتصادية العاجلة التي يجب ان تأخذ بالحُسبان المصلحة العامة (Mohammed & Zakia , 2022: 5).

وأما التستر التجاري فيؤدي إلى فشل كبير في سياسات الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي أهمها معدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات الاسعار ومعدلات البطالة أي إن تلك السياسات ستكون مؤشراتها غير واقعية الأمر الذي يؤدي إلى وجود سياسات متخلفة ، واختلال الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن التأثير السلبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد (محمود، ورمزي، ٢٠١٩ : ٣٤) .

فمعظم المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم بالشكل النقدي وبهذا فإن زيادة النشاطات المختلفة في إطار معاملات اقتصاد الظل ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ، وبهذا يصبح أحد الدوافع الأساس للاحتفاظ بها ــ وهو مايؤثر على فعالية السياسة النقدية وذلك بسبب زيادة اعتماد العاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي التي تمثل في حقيقتها احتياطات البنوك و النقود السائلة التي من المفترض أن تكون تحت حكم السلطة النقدية وسيطرتها (Friedrich, 2013 : 12).

تعتبر الضريبة من ابرز ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول للسيطرة على النشاطات الاقتصادية فيها ، فهي تمثل أحد أهم العوائد المالية للبلد ، فإن انخفاض حصيلة الضريبة داخل الدولة تؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي ويمكن أن تؤثر كذلك على استقرار الوضع الاقتصادي .

وإن فقدان حصيلة الضرائب يعد من أكثر الآثار المترتبة على ممارسة النشاطات الاقتصاد الخفي إذ يترتب عليه عدم تحصيل بعض أنواع الضرائب على سبيل المثال ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ما يؤدي الى فقدان خزينة الدولة لمصدر مهم من الايرادات ، الامر الذي ينتج عنه رفع مستوى الضرائب على النشاطات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الرسمي .

وان انخفاض حجم الايرادات الحكومية من الضرائب بسبب تهرب ممارس الاقتصاد الخفي من دَفعْها، ما يؤدي إلى انخفاض الخدمات المقدمة من الحكومة للمواطنين الأمر الذي يؤدي الى عدم قدرة الدولة على توفر الأجور والمرتبات لموظفيها ،وعدم القدرة على دفع المعاشات التقاعدية والخدمات العامة والدعم الموجود لبعض السلع الأساس، ما يؤدي إلى تشكيل أزمات اقتصادية ومالية داخل الدولة .(Leandro & Friedrich , 2019 :22)

والفساد الاقتصادي هو الذي يحدث نتيجة استخدام سلطة الحكومة لتحقيق مكاسب شخصية. وفي دراسات مختلفة تم التحقيق في العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد. إذ تم استخدام البيانات الإحصائية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمريكا اللاتينية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لإظهار أنه من خلال توسع الفساد وضعف القانون ، يزداد حجم الاقتصاد غير الرسمي. وفي دراسة أخرى بالتحقيق في تأثير الفساد على الاختيار بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في إطار

أنموذج نظري قدموا الفساد الاقتصادي والرشوة بوصفها عوامل رئيسة في اتجاه أصحاب العمل إلى النشاطات غير الرسمية. وفي دراسة أخرى قامت بالتحقيق في عوامل مختلفة على الاقتصاد غير الرسمي في ١٩ دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونان خلال السنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ باستخدام أنموذج بيانات تبين أن ارتفاع الفساد الاقتصادي المصحوب بعبء ضريبي وحُزمة من القوانين واللوائح ، وحجم الحكومة من بين أكثر العوامل فاعلية على الاقتصاد غير الرسمي

(Friedrich, 2015 :3)

درجة الانفتاح الاقتصادي: أي تقييد تجاري ومجال تجاري مغلق ، يزيد من الحوافز للانخراط في التبادلات غير القانونية وتهريب البضائع ،إذ تزيد العقبات التجارية من نفقات الاستيراد الرسمية إلى البلاد. في هذه الحالة ، ستخلق حافزاً كبيراً في المعاملات التجارية المتهربة من القانون، والمعفاة من البيروقراطية الجمركية ودفع الضرائب ، للتجارة بشكل غير قانوني. في دراسة اجراءها Goldberg and Pinelopik بالتحقيق في العلاقة بين منح حق الانتخاب التجاري والقطاع غير الرسمي في كولومبيا والبرازيل وخلصا إلى أن: زيادة معدل التعريفة الجمركية أدى إلى زيادة الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان. في دراسات أخرى ذات صلة ، تم تحليل ودراسة العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد غير الرسمي. على سبيل المثال (Behrooz, 2022 : 5) ، تم استخدام أنموذج نظري لفحص العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والاقتصاد غير الرسمي وأظهروا أن: عدم المساواة في الدخل والضعف المؤسسي هما السببان وراء انتشار الاقتصاد غير الرسمي. إلى جانب

هذه المتغيرات فإن عوامل أخرى مثل العبء الضريبي وقيود السوق فعالة أيضًا على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن حجم الاقتصاد غير الرسمي في منطقة البلطيق يُبين أن الشركات الصغيرة لديها ميول أكثر للمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي. ويعد العبء الضريبي أهم عامل في تكوين الاقتصاد غير الرسمي ونموه الذي يتسبب في حدوث خطأ في قياس الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة البلطيق ، فإن دور الحكومة واللوائح والضرائب والطابع الاجتماعي والقضايا الاقتصادية بوصفها أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصاد غير الرسمي. وفي دراسة لنظرية الاقتصاد الجزئي توضيحٌ لكيفية تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد غير الرسمي. وأكد أن ليس فقط الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤثر على الاقتصاد غير الرسمي ، ولكن أيضا التعقيد في النظام الضريبي وأنظمة السوق لها تأثير كبير على الاقتصاد غير الرسمي (Behrooz, 2022 : 6) .

إن جميع الدراسات السابقة قد بينت العلاقة بين الفساد الاقتصادي والاقتصاد الخفي (غير الرسمي) والعلاقة التبادلية بينهما .

ان وجود اقتصاد الخفي يعني التاثير على أداء الاقتصاد بطرق مختلفة ، ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، على سبيل المثال: إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل، بما في ذلك اقتصاد الخفي، فان الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحاً، و لأنّ الضرائب تجمع فى هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن مستوى الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد، وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو اقتصاد الخفي، إذ تزداد العوائد من التهرب الضريبي، وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين اقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي بالشكل الذى يمكن اقتصاد الخفي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو اقتصاد الخفي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون الضريبة) أعلى في اقتصاد الخفي عن الاقتصاد الرسمي.

الخاتمة :

سعى هذا البحث الى توضيح مفهوم الاقتصاد الخفي وبيان خصائصه وأنواعه والتعرف على الاثاره السلبية والايجابية وقد ظهرت العديد من النتائج التي يمكن إيجازها أهمها فيما يلي :

١- إن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولد الدخول والتي لاتسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي للدولة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة .

٢- إن الاقتصاد الخفي يرتبط بأنشطة القطاع غير الرسمي والمناطق المحرومة والعشوائيات ، التي تعاني من قلة الخدمات.

٣- تختلف أشكال الاقتصاد الخفي ومكوناته من دولة الى أخرى بسبب أختلاف واقع اقتصادات الدول وأنظمتها المختلفة ، ويضم مجموعة مختلفة من الأنشطة المخالفة للأنظمة .

٤- إن حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي وأسبابه وانواعه وخصائصه والنتائج المترتبة عليها لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق ، وذلك لتزايد ممارسته وتواصل نموه وتنوع أنشطته والاسباب الدافعة الى ارتفاع حجمه .

٥- إن الاقتصاد الخفي يؤدي الى حدوث آثار سلبية على معدل التضخم والضغط على الخدمات العامة و زيادة حجم الإنفاق العام ، وتشويه مؤشرات النمو الاقتصادي الحقيقي.

المصادر :

أولاً : المصادر العربية

- الباشا ، فايزة يونس ، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١ .
- بن سعيد، علي بن سليمان ، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ١٩٨١-٢٠١٢، كلية العلوم السياسية – جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٤ .
- حامد ، مالك حسين ، الابعاد الاقتصادية ،المشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة ، دار دجلة ، عمان –الاردن ، ط١ ، ٢٠١٤.
- حبيب ، زينة ياسين ، دور التنمية في استقرار النظام السياسي في البلدان العربية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد٣٨، العدد٦، ٢٠١٦.
- الشرقاوي ، عبد الحكيم مصطفى ، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود ، دار الجامعية للنشر ، مصر– الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
- شنايدر، فريديريك ، دومينيك إنستي ، الاختباء وراء الظل ، "نمو الاقتصاد الخفي" ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد٣٠ ، مارس ٢٠٠٢ ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، (نسخة الكترونية) متاح على الموقع
  http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf:
- صفوت ، عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢ .
- عبد الحميد، عبد المطلب ، الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد العلاقة الجهنمية ، ط١، الدار الجامعية للنشر ، مصر، ٢٠١٣.

- عبد الله ، عبد الخالق ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ١٣ ، بيروت، ١٩٩٨.
- محمود ، رمزي ، الحسابات والصناديق الخاصة ،ط١، منشأ المعارف للنشر ، مصر ، ٢٠١٣.
- محمود ، رمزي ، ورمزي ، محمد ، مافيا اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، ط١، دار التعليم الجامعي ، مصر، ٢٠١٩.
- هارفورد ، تيم ، المخبر الاقتصادي ، ترجمة : زينب حسن البشاري ، ط١ ، هنداوي للنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠١٣.

ثانياً : المصادر الأجنبية

- Adrian , T., A. B. Ashcraft , and N. Cetorelli, "Shadow Bank Monitoring, " New York Fed Staff Report 638, 2013.
- Afshar Jahanshahi, In a corrupt emerging economy, who would bribe less and then innovate more? Academy of Management Proceedings, 2019,p.23, https://doi.org/10.5465/AMBP (18/6/2022).
- Andreev A.S , Understanding the Underground Economy, European Research Studies Journal Volume XXI, Special Issue 2, 2018 .
- Bayar, Remeikiene, R., Androniceanu, A., Gaspareniene, shadow economy, human development and foreign direct investment inflows, Journal of Competitiveness, 12(1) ,2020,. https://doi.org/10.7441/joc. 2020.01.01 (access 25/6/2022)
- Behrooz Gharleghi , Asghar Afshar Jahanshahi , The shadow economy and sustainable development: The role of financial development , Journal of Public Affairs , March 2020, p.1.
- Behrooz Gharleghi and Asghar Afshar Jahanshahi, The shadow economy and sustainable development, Wiley Online Library , Journal of public Affairs , volume 20, Issue 3, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/pa.2099 (access 4/9/2022)
- Berdiev ,A. N., & Saunoris , J.W. , Financial development and Shadow economy, A panel VAR analysis.Economic Modelling,2016,p.207. https://doi.org/10.1016/J.ECONMOD.2016.03.028
- Bruno S.Frey , Friedrich Schneider , Informal and Underground Economy Economy , Forthcoming in Orley Ashenfelter: International Encyclopedia of Social and Behavioral Science, Bd. 12 Economics, Amsterdam: Elsevier Science Publishing Company, 2000,p3.

- Bryan Husted , Wealth culture and corruption, Journal of International Business Studies publisher, volume 30 ,1999,p.339.
- Chavdarova T, The informal economy in Bulgaria: Historical background and present situation In: Manuela Stanculescu, The Social Impact of Informal Economies in Eastern, London: Routledge ,2015,p.56.
- Claessens,S., Z. Pozsar, L. Ratnovski, and M. Singh, "Shadow Banking Economics and Policy , "IMF Staff Discussion Note, Washington , D.C. , 2012.
- Daniel Kaufman ,Can Corruption Adversely Affect Public Finance Industrialized Countries , Brookings Institution Opinions, Washington , DC, 2010.
- Daniel Buda , Razvan Hoinaru , The Impact of Corruption and Shadow Economy on the Economic and Sustainable Development .Do They "Sand the Wheels or "Grease the Whells" ?,: 2020, , https://www.mdpi.com/journal/sustainability (access 15/6/2022)
- Donghyun Park and Kwanho Shin, Economic growth financial development and income inequality, Emerging Markets Finance and Trade, Volume 53(12), 2017.
- Eugenia Ramona Mara , Causes and consequences of underground economy, MPRA Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper No. 36438 , Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/36438 , access 31/8/2022,
- Feige . E.L , The meaning and measurememt of the Under Ground Economy" in Edger, L.Feige (the Under Ground Economies : Tax Evasion, and Information Distorietion), Cambrideg: Cambridge University Press, 1989.
- Friedrich Schneider , The Shadow Economy and Shadow Economy Labor Force :What Do We (Not) Know?, Discussion Paper No.5769, June 2011.
- Friedrich Schneider, Andreas Buehn and Claudio Montenegro, Shadow Economies All Over the World: New estimates for 162 countries from 1999 to 2007,Policy Research Working Papers ,2013.
- Friedrich Schneider, shadow economy and shadow labor market: developments over the past 20 years, the journal Perspectives on Economic Policy ,Volume 16 (1),2015.
- Gasteratos, I., Shadow Economy Worsens Income distribution , International Journal of Economics &Business Administration, 2016.
- Gheorghe Zaman and Zizi Goschin , Shadow economy and economic growth in Romania Cons and Pros , Procedia Economics and Financ,Volum22 ,2015.
- Hugo van Driel , Financial fraud, scandals, and regulation: A conceptual framework and literature review, Business History, 61:8, 1259-1299, DOI: 10.1080/00076791.2018.1519026,2019. https://doi.org/10.1080/00076791.2018.1519026

- Jessica Leino , Formal and Informal Micro enterpriese , Enterprise Surveys N5,2009, World Bank Group , http://www.enterprisesurveys.org/ResearchPapers/Formal_informal_microenterprises.aspxcon
- Keith Blackburn ,Niloy, Tax evasion and the underground economy and financial development , Journal of Economic Bahavior &Organization , 2012.
- Kholodilin, U., Thießen, U.: The shadow economy in OECD countries: panel-data evidence. Deutsches Institute for Wirtschafts for Schung Discussion Paper 1122, 2011,p8. http://www.diw.de/documents/publikationen/73/diw_01.c.372369.de/dp1122.pdf
- Leandro Medina and Friedrich Schneider , "Shadow Economies Around the World :What Did We Learn Over the Last 20 Years? , IMF Working Paper , WP/18/17, 2018.
- Leandro Medina and Friedrich Schneider, Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the official one, CESifo Working Paper Series No.7981, Munich, Germany , 2019.
- Mai Hassan and Friedrich Schneider, Size and development of the shadow economies of 157 worldwide countries: Updated and new measures from 1999 to 2013, Journal of Global Economics, Volume 4(3): 1-15, 2016.
- Mohammed Abu Alfoul and Zakia Ahmad Mishal, The hidden economy in Jordan: A MIMIC approach, Cogent Economics & Finance,2022, (access 31/8/2022)https://www.tandfonline.com/loi/oaef20
- Monica Achim and Sorin Borlea, Determinants of the European funds absorption 2007-2013 in European Union Members States , WEI International Academic Conference proceedings, Vienna , Austria, 12 April 2015.
- Mostafa Tahmasebi, The Estimate of the underground economy :the contributions of the fuzzy modeling. Economics and Finance , University Grenoble Alpes , 2015.
- Naím, M. Illicit: how Smugglers, Traffickers and Copycats are hijacking the Global Economy, Arrow Books, London, 2014.
- Salvatore Capasso and Tullio Jappelli, Financial development and the underground economy, Journal of Development Economics, volume 101,2013 ,p.167–178. https://doi.org/10.1016/J.JDEVECO.2012.10.005 (access 30/8/2022)
- Schneider, F., A. Buehn and C.E. Montenegro, New Estimates for the Shadow Economics all over the world , International Economic Journal , 2010.
- Singh, M., “Puts in the Shadow,” IMF Working Paper, 12/229 Washington, D.C, 2012.

- Tanzi ,V. "Uses and Abuses of Estimates of the Under Ground Economy", The Economic Journal , 1999.
- World Bank , World Development Indicators , The World Bank ,Washington, DC,USA,2019, Available online : https://openknowledge.worldbank.org (access 20 /5 2022).
- Yuriy Bilan and other, Shadow economy and its impact on demand at the investment market of the country, Entrepreneurial Business and Economics, 7(2) : 27-43,2019.